الأمم المتحدة S/PV.7132

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٣٢**

الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد لاميك
	ليتوانيا	السيدة كازراغينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2014/140)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1425975 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2014/140)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بالسيد كاي، الذي ينضم إلى جلسة اليوم عبر التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/140، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

اعطي الكلمة الآن للسيد نيكولاس كاي.

السيد كاي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس من مقديشو اليوم. كما أشكر المجلس على دعمه المستمر لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأنا موجود على أرض الواقع في الصومال وليس في قاعة مجلس الأمن في نيويورك بسبب حدة الحوادث التي تقع في الوقت الحالي في الصومال. وآمل أن يكون بوسع المجلس تفهم ذلك.

ولا يزال أفضل أمل لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي وخارجهما هو إنشاء الصومال الموحد والآمن والاتحادي. وذلك هدف يمكن تحقيقه. وبوسع الصومال أن يصل إلى هدفه المتمثل في وضع دستور متفق عليه وإجراء عملية انتخابية على نطاق الدولة وزيادة توفير الأمن بحلول عام ٢٠١٦. ولكن الأوقات صعبة وفي المدى القصير قد تصبح أصعب. ويمثل انعدام الأمن في مقديشو تحديات للصوماليين وللأمم المتحدة وللمجتمع الدولي. وعام ٢٠١٤ عام بالغ الأهمية. فهو يتسم بتحديات أمنية وسياسية، يمكن التغلب عليها إذا بقيت حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليون متحدين واذا سارع كلا الطرفين بالإنجاز عملا بالتزاماتهما المتبادلة.

وإذ أتكلم، تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التي جرى توسيعها والجيش الوطني الصومالي بتنفيذ عملية هجومية جديدة على حركة الشباب مكن من تنفيذها القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). وهي ستكون أهم تقدم عسكري وأوسعه من الناحية الجغرافية منذ أن بدأت بعثة الاتحاد الأفريقي، وقد أحرزت بالفعل نجاحات ملحوظة. وأحيي التزام وتضحيات بعثة الاتحاد الأفريقي والدول المساهمة في البعثة بقوات عسكرية والمساهمة بقوات شرطة. ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي، في ظل قيادة السفير النظيف، تشكل أهم مساهم وحيد في توفير الأمن في الصومال وشريكا حيويا للحكومة الاتحادية والأمم المتحدة في بناء السلام وبناء الدولة وتحقيق الاستقرار.

وأدمجت القوات الإثيوبية بصورة رسمية في بعثة الاتحاد الأفريقي في وقت مبكر هذا العام. وتضطلع الأمم المتحدة بدورها في التحضير للعمليات الجديدة. وأعد مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مخزونات الأغذية والوقود والمياه في جميع القطاعات قبل القيام بالعمليات. وما برح مكتب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة

الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال يدعمان تدريب قوات الجيش الوطني الصومالي. ويشمل ذلك التدريب في مجالي حقوق الإنسان والقانون الدولي، وفقا لسياسة الأمين العام المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

وكما يعلم أعضاء المجلس، فان الحالة الأمنية في مقديشو تدهورت منذ المرة الأخيرة التي قدمت فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7078). ويشكل تذكيرا صارخا الهجوم الانتحاري الذي نفذ على قافلة تابعة للأمم المتحدة والهجوم الانتحاري المعقد على المجمع الرئاسي في فيلا الصومال والهجوم الانتحاري الأخر الذي وقع بالقرب من مقر وكالة الاستخبارات الوطنية، وهي جميعا وقعت في شهر شباط/فبراير. ولا يزال كبيرا خطر وقوع المزيد من الهجمات على الأهداف الدولية والأهداف التابعة للحكومة الصومالية. وزادت الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي عملياتهما الأمنية في المدينة، ووضعت الحكومة استراتيجية أمنية جديدة لمقديشو. وأتطلع إلى التنفيذ المبكر للاستراتيجية ويحدوني الأمل في أن يدعمها الشركاء الدوليون بفعالية وان يستجيبوا بسرعة للطلبات المقدمة من الحكومة.

لقد اتخذت الأمم المتحدة تدابير لتحسين أمنها بالذات. ويجري على قدم وساق التخطيط لنشر وحدة الحراسة التابعة للأمم المتحدة، التي وافق عليها المجلس في شباط/فبراير لحماية موظفي الأمم المتحدة ومرافقها في مقديشو، ويتوقع أن تتم عمليات الانتشار الأولى في نيسان/أبريل. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المجلس وحكومة أوغندا على دعمهما لإنشاء وحدة الحراسة. كما أود أن أشكر بعثة الاتحاد الأفريقي على تعاونها في تسهيل انتشار الوحدة.

إن العمليات العسكرية، بالرغم من أهميتها، لن تحقق لوحدها بناء السلام المستدام وبناء الدولة. وأنشأت الحكومة إطارا لتحقيق الاستقرار في المناطق التي سيصبح الوصول إليها سهلا نتيجة لتلك العمليات، بما في ذلك إنشاء إدارة محلية مؤقتة. وظلت بعثة الأمم المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الشركاء لدعم ذلك الإطار.

وإذ تبدأ بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي هجومهما، فإننا جميعا ندرك ضرورة التمسك بالمبادئ الإنسانية واحترام القانون الإنساني الدولي. كما اننا بحاجة إلى الموارد. وأناشد الجهات المانحة والشركاء المساهمة في الصندوق الاستئماني من أجل تزويد الجيش الوطني الصومالي بالدعم غير الفتاك، تمشيا مع القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). ومثل ذلك الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأي جيش وطني دعم رائد ويتطلب مسعانا الجماعي وتصميمنا ليكلل بالنجاح.

ومن الضروري إنشاء قوات أمنية صومالية قوية ومهنية. ويجري إحراز تقدم، ولكن ما يزيد صعوبته هو استمرار انعدام الأمن والنزاع. وتستمر أعمال بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح قطاع الأمن. فنحن، على سبيل المثال، نتخذ بعض الخطوات العملية، مثل دعم التسجيل باستخدام الإحصاء الحيوي وتوفير الأزياء الرسمية. ونعتزم دعم قوة الشرطة الصومالية لتجنيد ٢ ٣٠٠ من أفراد الشرطة في عام ٢٠١٤.

إن المؤسسات الأمنية الصومالية بحاجة ملحة إلى توفير التمويل المناسب. وآمل أن يعمل المجتمع الدولي مع بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية للاتفاق على كيفية القيام بذلك العمل في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. كما يسرني أن أبلغ بانه في شباط/فبراير بدأت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب برامجها التدريبية داخل الصومال. وتلك خطوة هامة تستحق منا التقدير.

وتحقيق المزيد من الأمن مهمة حيوية لعام ٢٠١٤، ولكن البعد السياسي لبناء الدولة وبناء السلام يكتسي نفس القدر من الأهمية هذا العام. وبعد ثلاثة أشهر من المفاوضات، يتمتع الصومال في الوقت الحالي بحكومة اتحادية جديدة برئاسة رئيس

الوزراء عبد الولي شيخ أحمد. وتضم الحكومة وزراء ذوي خبرة وتكنوقراط وضعت خطط عملهم حول الأولويات التي حددت في ميثاق الاتفاق الجديد.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، إشترك الرئيس حسن شيخ محمود وشخصي في مقديشو في رئاسة الاجتماع الأول لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، وهو الهيئة التي تشرف على تنفيذ الميثاق. وخلص المنتدى إلى انه حان الوقت الآن للحكومة والشركاء الدوليين على السواء لتحويل الخطط إلى أعمال والتعهدات إلى مشاريع ملموسة ولإحراز تقدم سياسي حقيقي. ويسرني أن أبلغ بانه في هذا الوقت الذي نجتمع فيه، تقوم الحكومة الاتحادية باستكمال وضع خطة مفصلة وجدول زمني لعملية تفضي إلى تشكيل دولة اتحادية ووضع دستور نهائي وتحقيق الديمقراطية بحلول عام ٢٠١٦. وأتوقع أن ينشر الجدول الزمني ــ الذي يدعى عموما رؤية عام ٢٠١٦ ويتضمن نواتج ملموسة وحقيقية ــ في الأسابيع المقبلة، بعد إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك بونتلاند والإدارة المؤقتة في جوبا. والأمم المتحدة على استعداد للاضطلاع بدور محوري في دعم تنفيذ الجدول الزمني.

ويشكل تعزيز الإدارة المالية العامة ركيزة أخرى لبناء الدولة. وفي أعقاب استقالة محافظ المصرف المركزي السابق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أحرزت الحكومة تقدما صوب إعادة بناء الثقة الوطنية والدولية بمؤسساتها المالية. وكانت إحدى الخطوات الرئيسية التي اتخذت هي إنشاء لجنة للإدارة المالية، تضم خبراء من الحكومة والمؤسسات المالية الدولية لتقديم المشورة بشأن الإدارة المالية. والى جانب التدابير الرئيسية الأخرى، وافقت الحكومة الاتحادية على تبادل عقود الامتياز الاستراتيجية القائمة مع اللجنة للاستعراض الفني وتقديم مشورة الخبراء. ويشكل تحسين الشفافية والمساءلة خطوات بالغة الأهمية لبدء تدفق المعونة. وينبغي أن أشير إلى أن البنك الدولي ظل جريئا في تقديم الدعم على أرض الواقع لإحراز التقدم الذي بدأنا نراه.

ومن الضروري الإسراع في تشكيل الولايات الاتحادية. وقد قلتُ الشيء نفسه في إحاطتي الإعلامية للمجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7087)، بل لعله اليوم أكثر صدقا. وفي بايدوا، في جنوب غرب الصومال، تبقى الهوَّة واسعة بين معسكرين متنافسين، يؤيد أحدهما ولاية من ستة أقاليم والآخر من ثلاثة. وقد دعوتُ في ٣ آذار/مارس جميع الأطراف إلى احترام الدستور والاتفاقات القائمة للحكومة الاتحادية، وحلّ النزاعات عبْر حوار شامل. وإنني أواصل عرض المساعي الحميدة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لدعم عملية بقيادة الحكومة الاتحادية. وقد أعربت الحكومة بوضوح عن التزامها بولاية من ثلاثة أقاليم، وهو موقف ينبغي احترامه.

وفي جنوب الصومال، تَواصَل تشكيل الإدارة المؤقتة في جوبا، مع الإعلان عن مواقف وزارية في ٢٠ شباط/فبراير. وكانت هناك خطوات إيجابية نحو المصالحة والشمولية، لكنّ التنفيذ الكامل لاتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ يستدعي المشاركة والتوافق المتواصلين. وإنني أحيِّي جهود إثيوبيا بصفتها رئيسة مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وضامنة اتفاق أديس أبابا. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تسعى مع الحكومة الاتحادية، والإدارة المؤقتة في جوبا والشركاء إلى تعبئة الموارد لإدارة العبء المتايد للمقاتلين السابقين في كيسمايو والمضيّ قدُما بمبادرات المصالحة.

وبالانتقال شمالا، في بونتلاند، شهدتُ بصحبة عدة أعضاء من المجتمع الدولي انتخاب الرئيس عبد الولي محمد علي غاس والتسلُّم السلمي للسلطة من الرئيس السابق عبد الرحمن محمد فارولي. وقد دعمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال جهود الوساطة الحاسمة في التحضير للانتخابات، ودعت إلى مشاركة سياسية أوسع للمرأة بين أمور أخرى. ويشجّعني التزام الحكومة الجديدة باستئناف العملية المعلّقة لإحلال الديمقراطية في بونتلاند، واستعادة العلاقات مع الحكومة الاتحادية الصومالية. وقد سلّط الرئيس غاس الضوء على الحالة الصعبة للميزانية ونقص الأموال لدفع رواتب موظفي حكومة بونتلاند، بمن فيهم القوات الأمنية. وآمل لجهود المانحين نحو إيجاد حل مؤقت أن تؤتي ثمارها.

وإنني أستلهم من نشاط المرأة الصومالية وحماستها في المساندة السياسية. فقد أطلقت ثلاث وعشرون منظمة نسائية من جنوب وسط الصومال وبونتلاند مبادرة القيادة النسائية الصومالية للدعوة إلى مزيد من المشاركة السياسية للمرأة. وتبقى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ملتزمة التزاما ثابتا بتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرارات الوطنية. ومن المشجّع أنّ الرئيس عبد الولي قد عيَّن خمس نساء في حكومته في بونتلاند، أكثر من جميع أسلافه.

وتعزيز حقوق الإنسان واحترامها هما جوهر دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للحكومة الاتحادية. وما فتئنا نعمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي كليهما، لتوفير التدريب بشأن حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين. وقد أنشئ فريق عامل معني ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، يضمّ بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعمها وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وآمل أن يضم أيضا الحكومة الاتحادية في المستقبل القريب. والعملية التشاورية لتشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان لا تزال متعثّرة على خلفية الهجمات المطّردة ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والتطبيق المستمرّ لعقوبة الإعدام. وإنني أشعر بالقلق العميق أيضا حيال استمرار حوادث العنف الجنسي في الصومال. وأتوق إلى تنفيذ توصيات فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، المنشأ بموجب القرار ١٨٨٨(٢٠٠٩). وقد زار هذا الفريق الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وعلى الرغم من الأزمات الإنسانية الكبرى في أرجاء العالم وداخل المنطقة، أعتقد أنّ الصومال يجب أن يبقى أولوية. فالأزمة الإنسانية في هذا البلد هي من بين أكبر أزمات العالم وأكثرها تعقيدا. وفي الأشهر الستة المقبلة، سيحتاج نحو ٢,٩ مليون شخص دعماً لإنقاذ الحياة وسبُل العيش. والتحسينات الأخيرة في الحالة الإنسانية هشَّة ومعرَّضة للانتكاس إذا استمرّ التوجُّه الحالي من التمويل الضئيل والبطيء للمناشدة الإنسانية لعام ٢٠١٤. وكانت هناك مؤخرا تقارير عن عمليات تشريد أيضا نتيجة الاعتداءات الأخيرة، ولا سيما في باي وباكول. وحتى ٩ آذار/مارس، كان قد وصل إلى بايدوا نحو ٣ ٧٠٠ مشرد جديد، خشية الاعتداءات بشكل رئيسي. وهم جميعا اليوم قد بدأوا الحصول على المأوى والأدوات المترلية. وكانت لدينا أيضا تقارير عن نحو ٧٠٠ عائلة مشردة سابقا، عادت إلى حودور، بعد أن استعادتها قوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ويبقى وصول المساعدات الإنسانية تحديا كبيرا بسبب الحالة الأمنية المضطربة. والشركاء في المجال الإنساني يعملون على تحديد الاحتياجات المُلحّة والطريقة المثلى لتلبيتها. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تمّ توقيع اتفاق ثلاثي بين حكومتَي كينيا والصومال والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من أجل العودة الطوعية للاَّجئين الصوماليين في كينيا. لكنّ الظروف في الصومال غير مؤاتية بعد لعودة اللاجئين على نطاق واسع. وبدون التحضيرات الكافية، يمكن للعودة الجماعية أن تؤدي في الحقيقة إلى زعزعة الاستقرار واستفحال الحالة الإنسانية في البلد.

ونتيجة تغييرات أجرتها المملكة العربية السعودية في تشريعها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بدأت بترحيل المواطنين الصوماليين والعمال المهاجرين الآخرين. ويُقدَّر أن يكون أكثر من ٠٠٠ ٢٢ شخص قد عادوا إلى الصومال حتى الآن. وتتوقع المنظمة للدولية للهجرة إمكانية ترحيل نحو ٠٠٠ ٣٣ شخص إضافي في الأشهر الثلاثة المقبلة. ويمكن لمثل هذا التدفق إلى مقديشو أن يؤدي إلى استفحال محنة المشردين داخليا في العاصمة.

إنّ التقدم في الصومال متفاوت حتى الآن، لكنه تقدّم. ولا يزال الطريق أمامنا طويل. والأهداف التي حدَّدتها الحكومة الاتحادية لنفسها، بالشراكة مع المجتمع الدولي، تبقى هامة ومُجدية. فالمصالحة الوطنية، والنظام الاتحادي، وإتمام العملية الدستورية وإعادة بناء المؤسسات الأمنية عناصر أساسية. وعلى الرغم من الانتكاسات والتأخيرات، فإنّ أياً من هذه المهام ليست بعيدة عن متناولنا الجماعي. لكنّ الوقت هو جوهر المسألة. وقد حان الآن وقت العمل.

ختاما، إنّ الصومال والصوماليين بحاجة ماسَّة إلى أمن محسَّن. وأعتقد اعتقادا راسخا بأنّ تحقيق ذلك ممكن، لكنه يستدعي جهدا جماعيا. فيجب تسريع مسار المصالحة الوطنية. وإنشاء الولايات الاتحادية أساسي لإيجاد هيكلية اتحادية متَّسقة وفعالة في الصومال. ويجب أن تتواصل جهود المصالحة وتصبح أداة إضافية في مكافحة أعداء السلام. ويتعيَّن سنُّ التشريع لإطلاق العمليات الدستورية والانتخابية.

أخيرا، أحثّ المجتمع الدولي على مواصلة توفير الدعم اللازم لبناء قدرة الحكومة الاتحادية على القيام بالعمل الهامّ الباقي. ومن الضروري أن يرى الصوماليون ويلمسوا مكاسب السلام والأمن المتزايدين. ويتعيَّن علينا أن نحوِّل الخطط الجيدة إلى مزيد من المساعدة الملموسة، أو كما يقول المثل الصومالي ”العمل المفيد خير من القول الجميل“.

وتشعر الحكومة الاتحادية بالإحباط إزاء بطء تقديم المساعدات ذات الأثر الملموس. فالاحتياجات هائلة لبلدٍ أنهكته عقود من الصراع. وليس من الممكن توفير كل شيء أو على وجه السرعة، خاصة والصراع لا يزال مستمراً، لكنني أتساءل ألا نستطيع بالعمل معاً أن نحقق قدراً من النجاح السريع في إعادة بناء دولة الصومال المدمرة؟

بصفتنا أصدقاء وشركاء للصومال، يتعين علينا أن نواصل المسيرة. ليس الأوان أوان التراخي. علينا أن نكون مستعدين لتقبل الانتكاسات، لكن يجب أن يظل عزمنا قوياً. بعد ما يقرب من ربع قرن من الحروب، وانهيار الدولة، والمعاناة الإنسانية الهائلة، هاهم الصوماليون مصرون على بناء سلام دائم. إنهم يحتاجون إلى دعمنا المتواصل ويستحقونه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد كاي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد دوالي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأدلي ببضع نقاط هنا. أتوجه بالشكر أيضاً إلى أعضاء مجلس الأمن. لقد قدم السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة شاملة، أعتقد أنها تعطي الوصف الأفضل، حسبما أرى، فيما يتعلق بالحالة الراهنة في الصومال. واتفق معه تماما في معظم النقاط الواردة في إحاطته وما أثاره من مسائل.

ما يمكنني أن أؤكده الآن هو أن وزير خارجيتنا قد أعرب عن التزامه بالمتطلبات المنصوص عليها في القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤). هناك فريق للتقييم بصدد الذهاب الآن إلى مقديشو، ولربما قد غادر بالفعل إلى هناك، ليقوم بتقييم المسائل والصعوبات التي تواجهها الحكومة الصومالية في الامتثال لما هو مطلوب منها على النحو المبين في الفقرتين

٣ و ٧ من القرار. وتأمل أن يساعد ذلك في تحسين قدرات الحكومة الاتحادية الصومالية في تنفيذ متطلبات سلامة الأسلحة والمعدات العسكرية وشفافية تخزينها وتوزيعها وإدارتها، بما في ذلك الرصد والتحقق.

ونعتقد أيضا، كما ذكر السيد نيكولاس كاي من قبل، أن هناك حاجة الآن إلى قيام الصندوق الاستئماني في أقرب وقت ممكن، وينبغي تقديم جميع التعهدات في الوقت المناسب. سوف يساعد ذلك الحكومة والقوات الصومالية في أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وكما ذكر ذلك السيد كاي أيضاً، فإن هناك عدداً من المناطق التي حرِّرت من حركة الشباب. وكلما وجد أعضاء حركة الشباب أنفسهم في وضع حرج، فقد يهربون إلى مناطق حرة، مثل بونتلاند. ونحن نعلم ما يحصل هناك. وقد ذكر ذلك السيد كاي من ذي قبل. ونخشى أن يتسللوا إلى الأقاليم والمناطق التي أصبحت آمنة الآن، ما لم تتوفر، بطبيعة الحال، للحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الوسائل اللازمة للتنبؤ بتحركاتهم، والتأكد من عدم تمكن حركة الشباب من الانتشار في المناطق الآمنة.

علاوة على ذلك، لقد استمعنا إلى السيد كاي. وأنا أتفق معه، ونؤيد تقديره لما تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي. وأود أيضا أن أشكر، بالنيابة عن حكومتي، القوات العسكرية التي تشكل قوام قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشكر أيضاً بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على ما يقدمانه من دعم للصومال. الدعم الحقيقي الذي نحتاج إليه الآن هو دعم القدرات التي تمكننا من الوفاء بواجباتنا فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ قبل بضعة أيام.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.